المحاضرة الثانية عشر

الإقتصاد الدولي

مقدمة:

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة International Trade من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث، حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الإقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الإقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroeconomics.

فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل، أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

التجارة الدولية

انماط واتجاهات التاجرة الدولية :

عندما يقوم بلد معين بشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات Imports
أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات Exports
والجدير بالملاحظة، أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

تجارة السلع :

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

تجارة الخدمات :

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها،
إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية .حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

مبررات قيام التجارة الدولية:

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى ...
في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى .فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

قانون الميزة المطلقة:

إن أبسط و أوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار .حيث تحدث التجارة بين الأقطار إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر بسبب إختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

مثلا السعودية والصين ، السعودية تنتج البترول بتكاليف قليلة ، ولايمكن لها انتاج الاجهزة الكهربائية الا بتكاليف عالية جدا.
بينما الصين تنتج الاجهزة الكهربائية بتكلفة قليلة ، ولايمكن لها انتاج البترول الا بتكاليف عالية جدا ..
السعودية لديها ميزة مطلقة في انتاج البترول ، والصين لديها ميزة مطلقة في انتاج الاجهزة الكهرائية.بسبب اختلاف ظروف الانتاج (وهي ان السعودية لديها موارد نفطية ، والصين لديها ايدي عاملة وتقنية تمكنها من انتاج الاجهزة الكهربائية)
لذلك تقوم تجارية دولية وتبادل تجاري بين البلدين كالتالي/ (بحيث يتخصص كل بلد في انتاج سلعة ما)
السعودية تصدر البترول للصين وتستورد الاجهزة الكهربائية منها.
بينما الصين تصدر الاجهزة الكهربائية للسعودية وتستورد البترول منها..

مبدأ الميزة النسبية:

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة .فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر .ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية Comparative Advantage

- ليس شرطا ان يكون التبادل التجاري بناءا على الميزة المطلقة ..السبب الرئيسي من التجارة الدولية هو الميزة النسبية ..(مبدا الميزة النسبية لا تتعارض مع مبدأ الميزة المطلقة) .
- حتى لو كان هناك دولة بامكانها انتاج اكثر من سلعة بتكلفة اقل من الدولة الاخرى يمكن ان يحدث مربحة للقطرين
- اذا افترضنا ان السعودية تنتج 20 مليون برميل نفط في اليوم ، و تنتج 300 جهاز كهربائي في اليوم ،
بينما الصين تنتج 5 مليون برميل نفط في اليوم ، وكذلك تنتج 300 جهاز كهربائي يوميا.
هنا السعودية لديها ميزة نسبية في انتاج البترول ، والصين لها ميزة نسبية في انتاج الاجهزة الكهربائية.
- بناءا على الميزة النسبية يمكن ان توجد مكاسب تجارة بحيث تتخصص كل دولة لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة وذلك بـ تحويل انتاج الصين كليا الى الاجهزة الكهربائية لتستهلك مايكفيها ويتم تصدير الفائض
وتحويل انتاج السعودية كليا الى البترول فتستهلك مايكفيها ويتم تصدير الفائض
- والنتيجة زيادة المتاح من السلعتين لكلا الدولتين مما ينعكس ايجابا على رفاهية المجتمع.

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي.:
فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة **S** على منحنى إمكانيات الإنتاج **AB** بالنسبة لسوريا، وعند النقطة I على منحنى إمكانيات الإنتاج **CD** بالنسبة للعراق... يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة **S**

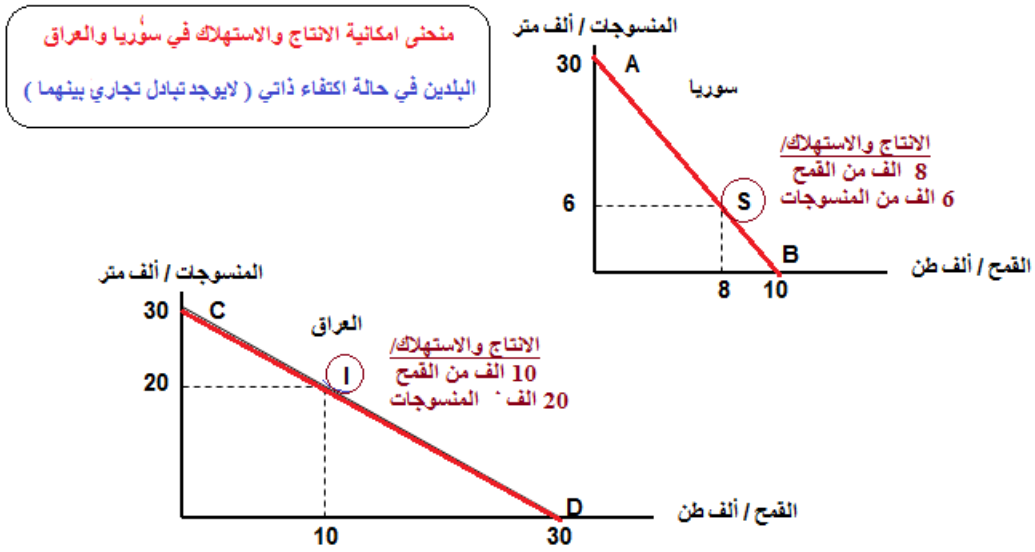

ويتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

مكاسب التجارة:

تتمثل مكاسب التجارة The Gains from Trade في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية . فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول التالي

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	القمح		المنسوجات	
	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

هنا تمت الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية بين البلدين ..

حيث تحول انتاج سوريا كليا الى القمح .. اسهلكت منه كفاياتها وتم تصدير الفائض

وتحول انتاج العراق كليا الى المنسوجات .. استهلكت منه كفايتها وتم تصدير الفائض

هذه المبادلة التجارية بين البلدين ادت الى مكاسب التجارة للبلدين

شروط التبادل التجاري:

شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade) والتي يمكن تعريفها بأ ّ ا عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها .وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

وسائل حماية التجارة:

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك· دف حماية صناعا·ا الوطنية .ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي:

1. التعريفة الجمركية :

يقصد بالتعريفة الجمركية Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.

2. نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.